A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/287
14 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٧١/٥٠ باء المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في جملة أمور، برنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وحثت الدول الأعضاء في اللجنة على تنفيذ التدابير المحددة التي سبق لها أن اعتمدتها في إطار برنامج عمل اللجنة. كما طلبت إلي الجمعية العامة أن أواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في اللجنة وأن أقدم إليها في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن تنفيذ القرار. وهذا التقرير، الذي يركز على أنشطة اللجنة في الفترة من وقت اعتماد القرار ٧١/٥٠ باء يقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تكثفت أعمال اللجنة واتسعت إلى حد كبير. إذ جرت مشاورات وعقد مزيد من الجلسات على مختلف المستويات في حين واصلت الدول الأعضاء في اللجنة معالجة مسألة التهديدات الدائمة للسلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الاقليمية، بغرض تعزيز التدابير المستدامة لبناء الثقة والحد من الأسلحة ومنع حدوث مزيد من القلاقل في المنطقة.

٣ - وقد تابعت عن كثب التطورات في المنطقة دون الاقليمية، وحضرت شخصيا مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في اللجنة الذي عقد في ياوندي، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. وأكدت من جديد للجنة دعم الأمم المتحدة لأهدافها ومقاصدها. وفي ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وقبل مؤتمر القمة، اجتمعت في جنيف مع السيد ديستين آرسين تساتي - بونغو وزير خارجية الكونغو، بصفته رئيسا لمكتب

* A/51/150.

040996 040996 96-20830

اللجنة. وأحاطني علما باختصار بأولويات اللجنة وخططها في مجال تنفيذ برنامج عملها. وإضافة إلى ذلك، قام السيد برفوسلاف دافينيك مدير مركز شؤون نزع السلاح التابع لادارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، بتمثيلي في الاجتماع الوزاري الثامن للجنة الذي عقد في ياوندي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٦، وأدلى ببيان نيابة عني. ورأس ذلك الاجتماع دولة السيد سيمون أشيدي آشو رئيس وزراء الكاميرون. كما قدمت الأمانة العامة دعمها الفني للاجتماع الوزاري لمكتب اللجنة الذي عقد في برازافيل في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

ثانيا - مداولات الاجتماعات الوزارية ومؤتمرات القمة التي عقدتها اللجنة في عام ١٩٩٦

٤ - تأثرت مناقشات اللجنة إلى حد بعيد في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بالقلق السائد ازاء استمرار التوترات والمنازعات في المنطقة دون الاقليمية والتهديد المتزايد فيما يبدو بتفاقم حالات العنف وعدم الاستقرار، لا سيما في منطقة البحيرات العظمى. وأقر منذ بدء الاجتماع الوزاري الثامن بأنه يتعين على الدول الأعضاء النظر على أعلى المستويات السياسية في الحالة المتزايدة الخطورة السائدة في المنطقة دون الاقليمية وذلك بغية وضع خطة عمل واقعية دون إقليمية.

٥ - ورئي في كل من الاجتماع الوزاري الثامن في ياوندي واجتماع المكتب في برازافيل أن المسؤولية الأساسية عن حل المشاكل السياسية والأمنية في منطقة وسط أفريقيا دون الاقليمية تقع على عاتق حكومات البلدان المعنية وشعوبها، وأنه يتعين الاضطلاع بعمل مشترك على المستوى دون الاقليمي والمستويات الأوسع نطاقا لتعزيز الحلول الدائمة. ومن ثم، فإن مؤتمر القمة يتيح فرصة تاريخية للشروع في وضع استراتيجية من أجل إقامة تعاون دون إقليمي فعال في مجال مسائل السلم والأمن. وفي الوقت ذاته، أكد الوزراء من جديد أهمية الحاجة إلى مواصلة الدعم الدولي وتكثيفه، لا سيما لبذل الجهود التي من شأنها وقف انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا، وإزالة الحالات التي قد تؤدي إلى كوارث، وتلبية الاحتياجات الانسانية البالغة الأهمية لملايين اللاجئين والمشردين في المنطقة.

٦ - وقد وضع رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في اللجنة، في اجتماعهم في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، مجموعة من الاجراءات بشأن الأمن والتعاون دون الاقليميين وشددوا على عدد من التدابير المحددة التي ينبغي اتخاذها لهذا الغرض. وأكدوا على الحاجة الملحة إلى تجنب المنازعات في المستقبل، داخل دول المنطقة دون الاقليمية وفيما بين هذه الدول على السواء.

٧ - ومن بين التدابير المحددة التي اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات ما يلي:

(أ) إنشاء إدارة فعالة وديمقراطية قائمة على المشاركة، وتعزيزهما ودعمهما؛

(ب) تنظيم حلقات دراسية، تحت رعاية الأمم المتحدة، للترويج لثقافة مستدامة في مجال السلم والمسؤولية الديمقراطية في إطار القوات المسلحة، والقوات شبه العسكرية (الدرك) وقوات الشرطة في البلدان الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة؛

(ج) اعتماد تدابير دون إقليمية لبناء الثقة وتنفيذها، تشتمل بصورة خاصة على توقيع معاهدة عدم الاعتداء بين دول وسط أفريقيا والتقيد بها فعليا؛

(د) تنفيذ برنامج لنزع السلاح، بمساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، يخصص للتصدي لمشكلة الانتشار غير مضبط للأسلحة؛

(هـ) إنشاء آلية انذار مبكر دون إقليمية، تحت رعاية الأمم المتحدة، لرصد التطورات في وسط أفريقيا بغية الحيلولة دون تحول أزمات أو توترات محتملة إلى منازعات مسلحة؛

(و) إنشاء وحدات متخصصة، داخل القوات المسلحة وشبه العسكرية وقوات الشرطة في الدول الأعضاء في اللجنة، وذلك لنشرها عند الاقتضاء مع بعثات السلام التابعة للأمم التحدة و/أو منظمة الوحدة الأفريقية؛

(ز) عقد اجتماعات منتظمة لرؤساء الدول والحكومات، في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، لبحث مسألة السلم ومسائل الأمن ذات الصلة في المنطقة دون الاقليمية.

٨ - وفي مؤتمر القمة، وقع رسميا رؤساء دول وحكومات البلدان الثمانية التالية الأعضاء في اللجنة على ميثاق عدم الاعتداء: بوروندي، وتشاد، وزائير، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. وطلبوا من وزرائهم أن، بصورة عاجلة ومشتركة، صياغة الطرائق العملية لبرنامج فعال للحد من انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا والنظر مع موظفي الأمم المتحدة في السبل والوسائل الواقعية لانشاء آلية الانذار المبكر المقترحة وضمان تشغيلها.

٩ - وإدراكا منهم للموارد المالية والمادية الأخرى المطلوبة للتنفيذ الكامل والفعال لبرنامجهم المتعلق باستقرار المنطقة دون الإقليمية، دعا زعماء بلدان وسط أفريقيا إلى تعزيز التعاون مع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف في إطار تقاسم شراكة من أجل السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وأعربوا عن بالغ امتنانهم للمانحين الذين ساهموا بالفعل أو يعتزمون المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي أنشأته الأمم المتحدة لتلقي التبرعات من أجل المساعدة على تمويل تنفيذ برنامج عمل اللجنة.

ثالثا - الأنشطة والبرامج الأخرى ذات الصلة المضطلع بها عام ١٩٩٦

١٠ - واصلت الدول الأعضاء إنشاء لجان وطنية لضمان المتابعة الفعالة على المستوى الوطني لتقدم أعمال اللجنة وبلوغ أهدافها. كما مضت في اتخاذ الخطوات العملية الضرورية لتحديد وحدات متخصصة في إطار القوات المسلحة التابعة لكل منها، يحتمل نشرها مستقبلا مع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة و/أو منظمة الوحدة الأفريقية.

١١ - وفيما يتعلق بوحدات السلام، رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٥٠/٧١ باء، مع الارتياح بما قررته الدول الأعضاء في اللجنة من إنشاء مثل هذه الوحدات. كما رحبت باشتراك بعض هذه الدول في عمليات السلام الجارية في المنطقة دون الإقليمية، وطلبت من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية تشجيع وتسهيل تنظيم برنامج تدريبي على عمليات السلام الجارية في هذه المنطقة دون الإقليمية، بغية تعزيز قدرات هذه الوحدات. وستنظم الأمانة العامة قريبا، بالتعاون مع أكاديمية السلم الدولية وبتمويل من حكومة اليابان، أول برنامج تدريبي في ياوندي، في مجال عمليات السلام لكبار الموظفين العسكريين والمدنيين لدول وسط أفريقيا. وتستهدف الدورة تدريب الموظفين الذين سيعملون، لدى عودتهم إلى أوطانهم، كمرشدين وسيساعدون على إنشاء الوحدات في إطار القوات الوطنية التابعة لكل بلد من بلدانهم.

١٢ - وظهرت في عام ١٩٩٦ مؤشرات قوية على ازدياد الجهود المبذولة لتشجيع الشفافية والتعاون فيما بين الدول في المسائل العسكرية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية. واتفقت الدول الأعضاء في اللجنة مبدئيا في اجتماعها الوزاري الثامن المعقود في نيسان/أبريل على الأهمية في مجال بناء الثقة التي يتصف بها إنشاء سجل دون إقليمي للأسلحة مخصص لرصد مشتريات الأسلحة وعمليات نقلها في وسط أفريقيا بغرض تحديدها وخفضها. وأكدت الدول اقتناعها بأن عدم الاستقرار في أي بلد أفريقي يهدد أمن المنطقة ككل، وأبدت كذلك اهتماما متزايدا بالمساهمة في حل المنازعات القائمة في وسط أفريقيا بالطرق السلمية. وينوي أعضاء مكتب اللجنة زيارة انغولا وبوروندي ورواندا وزائير للإعراب عن تأييد وتشجيع دول وسط أفريقيا الأخرى لمثل هذه الجهود في أنغولا وفي منطقة البحيرات العظمى. ومن المقرر أيضا أن يجري رئيس المكتب مناقشات مع موواليمو جوليوس ك. نيريري رئيس تنزانيا الأسبق بصفته وسيط منظمة الوحدة الأفريقية للسلام في منطقة البحيرات العظمى، وأكدت اللجنة أهمية وجود استجابة أفريقية منسقة لتيسير البحث عن حل مرض للمشاكل المعقدة في ذلك الجزء من منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

١٣ - وواصلت الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة في عام ١٩٩٦ إعادة تأكيد دعمها لعملية إقامة الديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية وأبلغني رئيس المكتب في اجتماعي معه، في جنيف في ٢٣ حزيران/يونيه أن أعضاء اللجنة قرروا، استنادا إلى اقتناعهم بأن الديمقراطية وكفاءة الإدارة من شأنهما

أن ييسرا في الأجل الطويل إحلال السلام الدائم في المنطقة دون الإقليمية، عقد مؤتمر دون إقليمي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ حول موضوع "المؤسسات الديمقراطية والسلم في وسط أفريقيا". وهذا الاجتماع، المقرر عقده في برازافيل، سوف يبحث، ضمن جوانب أخرى، حكم القانون ودور القوات المسلحة في النظام الديمقراطي. كما طلب رئيس المكتب دعم الأمم المتحدة وتعاونها من أجل تنظيم هذا المؤتمر.

رابعا - الجوانب الإدارية والمالية

١٤ - في إطار ما طلبته إلي الجمعية العامة في قرارها ٥٠/٧١ باء من مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة، طلبت إلي أيضا إنشاء صندوق استئماني يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تودع فيه تبرعات إضافية من أجل تنفيذ برنامج عمل اللجنة. وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦، أنشأت صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ودعوت الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى المساهمة فيه. وبُعيد ذلك بقليل، تعهدت الدول الأعضاء في اللجنة بالتبرع للصندوق الاستئماني الذي سبق له الحصول على تبرعات من عدد من الحكومات. كما ساهمت حكومتا الكاميرون والكونغو في شكل دعم مادي وأشكال أخرى من الدعم العملي من أجل تنظيم مؤتمر القمة المعني بأمن وسط أفريقيا الذي عقد في تموز/يوليه في ياوندي، واجتماع أعضاء مكتب اللجنة في حزيران/يونيه في برازافيل. وفضلا عن ذلك، تبرعت حكومة اليابان بمبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار وأعلنت عدة حكومات ومنظمات أخرى أنها تنظر في تلبية طلب التبرعات.

١٥ - وإزاء استمرار الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة، خفض عدد الاجتماعات الوزارية للجنة إلى اجتماع واحد سنويا لفترة السنتين الحالية. وسيتعين تلبية الاحتياجات المالية اللازمة لأي اجتماعات أو أنشطة أخرى خلال فترة السنتين الحالية من التبرعات.

خامسا - الاستنتاجات والملاحظات

١٦ - إن الاجتماع الأول الذي عقد على مستوى رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والإعلان الذي صدر بهذه المناسبة (A/51/274، المرفق)، يشكلان حدثا بارزا في حياة اللجنة وفي البحث عن سلم وأمن دائمين في هذه المنطقة دون الإقليمية المضطربة.

١٧ - وقد برهنت التطورات في بوروندي وكافة أنحاء منطقة البحيرات العظمى، على أن منطقة وسط أفريقيا ما زالت تواجه في عام ١٩٩٦ تحديات سياسية - عسكرية وأمنية ضخمة تقوض توقعات انتعاشها وتقدمها اجتماعيا واقتصاديا وتهدد سلمها واستقرارها في الأجل الطويل. وكانت الإرادة السياسية التي أعرب عنها مؤتمر القمة الأمني دون الإقليمي دليلا واضحا على التزام دول المنطقة بالتصدي على أعلى

المستويات السياسية وبطريقة مشتركة للمشاكل المعقدة ذات الصلة، وإني أشاطر الزعماء شعورهم بالقلق وبالتأكيد همومهم. إن الطبيعة القابلة للإنفجار للمنازعات في وسط أفريقيا تعني أن عدم الاستقرار في أي جزء من المنطقة دون الإقليمية يمكن أن يؤثر على أمن المنطقة ككل.

١٨ - وإن رؤساء الدول والحكومات، عند توقيعهم لميثاق عدم الاعتداء. وتأكيدهم من جديد لالتزامهم بنزع السلاح واتخاذهم قرار السعي إلى إنشاء آلية إنذار مبكر دون إقليمية، قد وضعوا أساسا صلبا لمستقبل واعد بصورة أكبر لمنطقة وسط أفريقيا. وإن توقيع جميع دول المنطقة دون الإقليمية على الميثاق والتنفيذ الفعال والواقعي للقرارات التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات سيسهم في تحويل الوعد إلى حقيقية. وإني أرحب في الوقت نفسه باعتراف اللجنة الاستشارية الدائمة بأكملها بأن ضمان سلم وأمن في المنطقة دون الإقليمية لن يكفل في الأجل الطويل إلا من خلال احترام حقوق الإنسان، وإقامة الديمقراطية، حكم القانون والتقدم الاجتماعي الاقتصادي.

١٩ - وإني لأعرب عن ترحيبي الشديد وتشجيعي لتنظيم الحلقة التدريبية الأولى في وسط أفريقيا للمساعدة على إعداد الوحدات التي خصصتها الدول الأعضاء في اللجنة لاحتمال نشرها في عمليات السلام. واشترك مع الجمعية العامة في تأييدها للقرار الذي اتخذته الدول المعنية لإنشاء هذه الوحدات والمشاركة في عمليات قادمة. ويبرهن ذلك القرار على التزام قوي من قبل بلدان وسط أفريقيا لاتخاذ إجراءات واقعية لتعزيز بناء الثقة والتعاون الأمني دون الإقليميين. كما أني أؤيد النداء الموجه إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية للمساعدة، عن طريق التدريب، على تعزيز قدرة وحدات وسط أفريقيا للسلام ومن ثم جعلها تشغيلية في وقت قصير عند الحاجة إليها. وأود أن أعرب عن بالغ تقديري وامتناني لحكومة اليابان للتبرعات المالية السخية التي قدمتها والتي جعلت تنظيم البرنامج التدريبي الأول ممكنا، ولحكومة الكاميرون لاستضافتها إياه وتزويده بالدعم السوقي المحلي.

٢٠ - لقد برهنت مرة أخرى الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاستشارية الدائمة في عام ١٩٩٦ على أنها أداة واعدة للغاية في مجال الجهود المبذولة لوضع حد لكارثة العنف والدمار في منطقة من أكثر المناطق دون الإقليمية الأفريقية معاناة من عدم الاستقرار. وما زالت اللجنة تظهر شعورا فائقا بالمسؤولية والجدية في معالجتها المسائل والتحديات الدقيقة. وبناء على ذلك، ينبغي أن تحظى باستمرار بدعم المجتمع الدولي وتشجيعه. وإني أحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل على التبرع بأكبر قدر من السخاء لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشئ لتمكين اللجنة من تنفيذ برنامج عملها.

- - - - -